

سياسة تركيا تجاه افغانستان ١٩٢٣-١٩٣٨ م

**Turkish–Afghan Relations during the Era
of Mustafa Kemal Atatürk (1923–1938)**

م.م هيفاء فاروق كريم فاضل البياتي

Assistant Lecturer Haifa Farouk Karim Fadel Al-Bayati

جامعة تكريت / طوزخورماتو

University of Tikrit - Tuz Khurmatu – Iraq

E-mail: haifafarouk@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية- العلاقات التركية الأفغانية- مصطفى كمال
أتاتورك- ميثاق سعد آباد-التوازن الإقليمي.

**Keywords: Turkish Foreign Policy - Turkish–Afghan Relations-
Mustafa Kemal Atatürk Saadabad Pact- Regional Balance**

المخلص

يتناول هذا البحث العلاقات التركية-الأفغانية في عهد مصطفى كمال أتاتورك خلال المدة (١٩٢٣-١٩٣٨م)، بوصفها نموذجًا مبكرًا للتعاون السياسي والعسكري والثقافي بين دولتين مسلمتين في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. وقد اكتسبت هذه العلاقات أهمية خاصة في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت انهيار الإمبراطوريات التقليدية وصعود الدول القومية الحديثة في الشرق الأوسط وآسيا. ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة هذه العلاقات وأبعادها المختلفة، من خلال دراسة الأسس السياسية والقانونية التي قامت عليها منذ توقيع الاتفاقية التركية-الأفغانية سنة ١٩٢١، والتي أرست إطارًا أوليًا للتعاون بين البلدين. كما يسلط البحث الضوء على تطور هذه العلاقات في ظل السياسة الخارجية للجمهورية التركية الحديثة، التي اتسمت في تلك المرحلة بمبدأ التوازن وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مع السعي إلى بناء شبكة من العلاقات الإقليمية القائمة على التعاون والاستقرار. وفي هذا السياق تناولت الدراسة مجالات التعاون المختلفة بين البلدين، ولاسيما في المجالين العسكري والتعليمي، إذ أسهمت تركيا في تدريب بعض الكوادر العسكرية الأفغانية وإرسال بعثات تعليمية وخبراء للمساهمة في تحديث مؤسسات الدولة الأفغانية خلال عشرينيات القرن العشرين.

كما ناقش البحث أثر التحولات السياسية التي شهدتها أفغانستان بعد عام ١٩٢٩م في مسار العلاقات الثنائية، وكيف تعاملت تركيا مع هذه المتغيرات بروح من الواقعية السياسية. وتبين من خلال الدراسة أن العلاقات التركية-الأفغانية تطورت تدريجيًا من مستوى التعاون الثنائي المحدود إلى مستوى أوسع من التنسيق الإقليمي، خاصة مع توقيع ميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م، الذي شكّل إطارًا للتعاون بين عدد من دول المنطقة. وتخلص الدراسة إلى أن السياسة التركية تجاه أفغانستان اتسمت بدرجة من المرونة والواقعية، وأسهمت في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقديم نموذج للتعاون بين الدول الإسلامية في فترة اتسمت بالتحولات السياسية والدولية العميقة.

Abstract

Turkish-Afghan relations during the era of Mustafa Kemal Atatürk from 1923 to 1938, considering them an early model of cooperation between two Muslim states in the interwar period. These relations gained particular importance within the context of the major international and regional transformations that followed the collapse of traditional empires and the emergence of modern nation-states in the Middle East and Asia. The study



aims to analyze the nature and dimensions of these relations by exploring the political and legal foundations that shaped them, beginning with the Turkish–Afghan agreement of 1921, which established the initial framework for cooperation between the two countries. The research also highlights the development of these relations within the framework of the foreign policy of the newly established Turkish Republic, which was characterized by the principles of balance and non-interference in the internal affairs of other states, while simultaneously seeking to build regional relations based on cooperation and stability. In this context, the study examines several areas of cooperation between the two countries, particularly in the military and educational fields. Turkey contributed to the training of Afghan military personnel and sent educational missions and experts to assist in the modernization of Afghan state institutions during the 1920s.

Furthermore, the study discusses the impact of the political transformations that occurred in Afghanistan after 1929 on the course of bilateral relations and how Turkey dealt with these developments with a pragmatic and realistic approach. The findings indicate that Turkish–Afghan relations gradually evolved from limited bilateral cooperation to broader regional coordination, especially after the signing of the Saadabad Pact in 1937, which provided a framework for cooperation among several regional states. The study concludes that Turkish policy toward Afghanistan was characterized by flexibility and realism and contributed to strengthening regional stability while presenting a model of balanced interaction between Muslim states during a period marked by profound political and international changes.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
شهدت مرحلة ما بين عامي ١٩٢٣-١٩٣٨م تحولات عميقة في بنية النظام الدولي والإقليمي، تمثلت في انهيار الإمبراطوريات التقليدية وصعود الدول القومية الحديثة. وفي هذا السياق برزت الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بوصفها دولة تسعى إلى إعادة تعريف موقعها في محيطها الإسلامي والآسيوي بعد سقوط الدولة العثمانية. وفي الوقت ذاته كانت أفغانستان، بقيادة أمان الله خان، تتجه نحو ترسيخ استقلالها عن النفوذ البريطاني وإقامة دولة حديثة ذات مؤسسات إدارية وعسكرية جديدة.



ومن هنا تبرز أهمية دراسة سياسة تركيا تجاه أفغانستان خلال هذه الحقبة، إذ تمثل نموذجًا لعلاقات تضامن وتعاون بين دولتين مسلمتين خارج الإطار الاستعماري المباشر، كما تعكس التفاعل بين النزعة القومية التركية ومفهوم التضامن الإسلامي الآسيوي في مواجهة النفوذ البريطاني والروسي في آسيا الوسطى.

أما أهمية البحث فتهدف إلى إبراز طبيعة العلاقات التركية-الأفغانية في مرحلة تأسيس الدولتين الحديثتين، وتحليل دور السياسة الخارجية التركية في إعادة تشكيل موقعها الإقليمي بعد ١٩٢٣م، وتوضيح أثر الإصلاحات الكمالية على طبيعة العلاقة مع الدول الإسلامية، ومنها أفغانستان. اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول كل مبحث جانبًا من جوانب السياسة التركية تجاه أفغانستان خلال المدة المحددة، مع تقسيم كل مبحث إلى عدة مطالب فرعية.

إن دراسة سياسة تركيا تجاه أفغانستان بين عامي ١٩٢٣-١٩٣٨م لا تمثل مجرد تتبع لعلاقات ثنائية، بل تكشف عن ملامح مرحلة مفصلية في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي، حيث سعت كل من أنقرة وكابول إلى بناء نموذج دولة حديثة مستقلة، في بيئة دولية مضطربة. ومن ثم فإن فهم هذه السياسة يساهم في تفسير جذور العلاقات التركية-الأفغانية اللاحقة، ويضيء جانبًا من التحولات الاستراتيجية في آسيا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

المبحث الأول

الأسس العامة للسياسة الخارجية التركية بعد ١٩٢٣م

أولاً: قيام الجمهورية التركية وإعادة تشكيل التوجه الخارجي (١٩٢٣م)

شكّل إعلان الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣م نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الأناضول السياسي، إذ انتقلت الدولة من الإطار العثماني الإمبراطوري إلى كيان قومي حديث يقوم على مبدأ السيادة الوطنية ووحدة الإقليم، وقد جاءت هذه الخطوة بعد حرب الاستقلال (١٩١٩-١٩٢٢م)^(١) التي قادتها الحركة الوطنية في أنقرة، وانتهت بفرض واقع

(١) حرب الاستقلال التركية هي حركة وطنية قادها مصطفى كمال أتاتورك عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وفرض معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠م، التي سعت إلى تقسيم الأناضول وإخضاعه لنفوذ القوى المنتصرة. وقد نجح أتاتورك في تنظيم المقاومة من خلال تأسيس الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة سنة ١٩٢٠م، وتوحيد القوى العسكرية والسياسية في الأناضول، مما أدى إلى إلغاء معاهدة سيفر وتوقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م، التي



سياسي جديد اعترف به المجتمع الدولي في معاهدة لوزان ١٩٢٣ م^(٢). ومنذ تلك اللحظة بدأت ملامح سياسة خارجية مغايرة تتشكل، أساسها تثبيت الحدود المعترف بها دوليًا، وتجنب المغامرات العسكرية التي طبعت أواخر العهد العثماني، والتركيز على إعادة بناء الدولة من الداخل الدوري، ٢٠٠٩، ص ٤١-٤٥؛ السمان، ٢٠١٤، ص ٥٠-٥٥.

لقد منحت معاهدة لوزان الدولة التركية شرعية قانونية وحدودية، الأمر الذي أتاح للنخبة الكمالية أن تعيد تعريف مفهوم "الأمن القومي" بعيدًا عن فكرة المجال الإمبراطوري المفتوح. فالأمن لم يعد مرتبطًا بالسيطرة على أطراف بعيدة، بل بترسيخ السيادة داخل حدود واضحة المعالم. ومن ثم أصبح الاستقرار الداخلي شرطًا لازمًا للسياسة الخارجية، وهو ما انعكس في تبني توجه حذر يسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع الجوار، ومن بينهم أفغانستان، بوصفها دولة مستقلة تسعى بدورها إلى تثبيت كيائها السياسي الحديث العبيدي، ٢٠١١، ص ٨٢-٨٦؛ Lewis, 1961, pp. 260-266.

بعد إقرار معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ م دخلت تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، إذ سعت القيادة التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك إلى تبني نهج يقوم على تثبيت أركان الدولة القومية الحديثة وتجنب الانخراط في الصراعات الدولية السامرائي، ٢٠١٦، ص ٢١٢-٢١٨.

وقد ركزت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة على مبدأ الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي، وهو ما عبّر عنه الشعار المعروف «سلام في الداخل، سلام في الخارج». لذلك اتجهت تركيا إلى بناء علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، ولا سيما دول الشرق الأوسط وآسيا، بهدف تعزيز الأمن الإقليمي وتأكيد سيادتها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا. كما سعت إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الإسلامية المستقلة، ومنها أفغانستان، التي كانت تمر بمرحلة إصلاح سياسي مماثلة، الأمر الذي مهّد لظهور نمط من العلاقات الثنائية القائمة على التعاون والتنسيق السياسي خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين. Mango, 2002, pp. 396-402. كما ارتبط إعلان الجمهورية بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ولا سيما الجيش والدبلوماسية. فالجيش الذي كان أداة توسع إمبراطوري تحول إلى مؤسسة وطنية دفاعية، بينما أعيد تنظيم وزارة

اعترفت بقيام الدولة التركية الحديثة ومهدت لإعلان الجمهورية (المرعشلي، ٢٠٠٦، ص ٣١٢)

(٢) معاهدة لوزان هي اتفاقية دولية وُقعت في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ م بين تركيا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وألغت معاهدة سيفر السابقة. اعترفت المعاهدة بسيادة الدولة التركية ضمن حدودها الجديدة، ونظمت مسألة المضائق والديون العثمانية، ومهدت رسميًا لقيام الجمهورية التركية الحديثة. (طقوش، ٢٠١٣، ص

(٤٦٩)

الخارجية وفق قواعد الدولة الحديثة القائمة على التمثيل الدبلوماسي والاعتراف المتبادل. وقد أفضى هذا التحول إلى ترسيخ نمط من الواقعية السياسية يقوم على تجنب الدخول في تحالفات عسكرية واسعة أو صراعات إقليمية، وهو ما يفسر لاحقاً طبيعة العلاقة التركية-الأفغانية التي اتسمت بالتعاون الفني والعسكري المحدود دون انخراط في محاور دولية. الكعبي، ٢٠٢٠، ص ١٠٣-١٠٨

ومن الناحية الفكرية، كان قيام الجمهورية إيذاناً بانتصار مفهوم الدولة القومية على مفهوم الأمة الإمبراطورية. فقد أعاد مصطفى كمال أتاتورك تعريف هوية الدولة على أساس قومي تركي، مع تبني إصلاحات جذرية في التعليم والقضاء والإدارة. إلا أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى انقطاع كامل مع العالم الإسلامي، بل أعاد صياغة العلاقات معه على قاعدة المصالح المتبادلة لا الرابطة الدينية الجامعة. وفي هذا السياق بدت أفغانستان، في عهد أمان الله خان^(٣)، شريكاً مناسباً، إذ كانت هي الأخرى تسعى إلى تحديث مؤسساتها والانفتاح على الخبرات التركية
Zürcher 2004, pp. 170-175

وتجلى التحول الخارجي كذلك في اعتماد مبدأ الحياد النسبي في ظل التنافس البريطاني-السوفيتي في آسيا الوسطى. فقد أدركت أنقرة أن أي اصطفاق حاد قد يهدد مشروعها الداخلي، لذلك فضّلت انتهاج سياسة توازن دقيقة، تُبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف، مع تعزيز روابطها الثنائية مع دول مثل أفغانستان ضمن إطار التعاون التعليمي والعسكري، دون أن يتحول ذلك إلى تحالف موجّه ضد قوة بعينها. الجبوري، ٢٠١٨، ص ٥٨-٦٣.

وخالصة القول إن قيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م لم يكن مجرد تغيير في شكل الحكم، بل كان تأسيساً لرؤية جديدة للسياسة الخارجية قوامها: تثبيت الحدود، أولوية الاستقرار الداخلي، تبني الواقعية والحياد النسبي، وبناء علاقات إقليمية متوازنة. وفي هذا الإطار يمكن فهم سياسة تركيا تجاه أفغانستان بوصفها امتداداً طبيعياً لهذه المبادئ، لا خروجاً عليها، إذ جاءت العلاقة تعبيراً عن رغبة مشتركة في بناء دول حديثة
Zürcher 2004, pp. 170-175
ثانياً: إلغاء الخلافة وأثره في إعادة تعريف العلاقات مع العالم الإسلامي (١٩٢٤م)

(٣) يُطلق عهد أمان الله خان على الفترة التي حكم فيها أمان الله خان أفغانستان بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٩١٩م. تميّز حكمه بمحاولة تحديث الدولة على النمط الغربي، عبر إصلاحات دستورية وإدارية وتعليمية، وإعادة تنظيم الجيش، وتعزيز استقلال السياسة الخارجية. كما أقام علاقات وثيقة مع تركيا الكمالية متأثراً بتجربة مصطفى كمال أتاتورك. غير أن تسارع الإصلاحات واصطدامها بالبنية القبلية والدينية أدّى إلى اندلاع اضطرابات داخلية انتهت بتنازله عن العرش سنة ١٩٢٩م (الدوري، ٢٠٠٥، ص ٢١٤)



جاء قرار إلغاء الخلافة في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤م تنويجًا لمسار فكري وسياسي بدأ منذ إعلان الجمهورية سنة ١٩٢٣م، إذ رأت القيادة التركية أن بقاء مؤسسة الخلافة يتعارض مع مفهوم السيادة الوطنية الحديثة. فقد اعتبرت النخبة الكمالية أن استمرار منصب الخليفة يخلق ازدواجية في السلطة بين الدولة القومية الناشئة والرمزية الدينية العابرة للحدود، الأمر الذي قد يفتح المجال لتدخلات خارجية أو توظيف سياسي داخلي يهدد استقرار النظام الجمهوري. ومن هنا صدر القرار ضمن مشروع شامل لإعادة بناء الدولة على أسس علمانية وقانونية حديثة. أحمد، ٢٠١٢، ص ١٣٤-١٤٠

وقد أثار هذا القرار ردود فعل واسعة في العالم الإسلامي، إذ كانت إسطنبول تمثل لقرون مركزًا رمزيًا للخلافة. إلا أن تركيا الجمهورية لم تسع إلى الانسحاب من محيطها الإسلامي، بل أعادت تعريف علاقاتها معه ضمن إطار دبلوماسي حديث قائم على المصالح المتبادلة، لا على مفهوم القيادة الدينية. وبهذا المعنى، تحولت السياسة الخارجية التركية من خطاب "الجامعة الإسلامية" إلى خطاب "الدولة القومية ذات السيادة"، وهو تحول انعكس بوضوح في علاقاتها مع الدول الآسيوية، ومنها أفغانستان. Landau, 1981, pp. 45-50

وفي السياق الأفغاني، لم يُنظر إلى إلغاء الخلافة بوصفه تهديدًا مباشرًا، بل جاء مترجمًا مع مسار إصلاح مشابه قاده أمان الله خان، الذي كان يسعى إلى تحديث مؤسسات الدولة وتعزيز استقلالها السياسي. وقد رأت كابول في التجربة التركية نموذجًا لدولة مسلمة استطاعت التحرر من الإرث الإمبراطوري وبناء نظام إداري حديث، الأمر الذي جعل العلاقة بين البلدين تتجاوز البعد الديني إلى شراكة إصلاحية قائمة على تبادل الخبرات العسكرية والتعليمية القيسي، ٢٠٢٠، ص ٩٨-١٠٤

كما أن إلغاء الخلافة ساعد أنقرة على تبني سياسة خارجية أكثر توازنًا، إذ لم تُعدّ نفسها مسؤولة عن قضايا المسلمين خارج حدودها، مما أتاح لها هامش حركة أوسع في التعامل مع القوى الكبرى دون إثارة حساسيات دينية. وقد ظهر هذا التوجه في تعامل تركيا الحذر مع التنافس البريطاني-السوفيتي في آسيا الوسطى، حيث حرصت على عدم تقديم علاقاتها مع أفغانستان بوصفها تحالفًا أيديولوجيًا. Ahmad, 1993, pp. 82-85

وخلاصة القول إن إلغاء الخلافة لم يكن خطوة انعزالية، بل كان إعادة صياغة لموقع تركيا في النظام الدولي، وانتقالاً من مفهوم الزعامة الدينية إلى مفهوم الدولة القومية الحديثة. وقد أسهم هذا التحول في جعل العلاقات التركية-الأفغانية تقوم على أساس واقعي-إصلاحية بعيد عن الطابع الرمزي التقليدي، وهو ما منحها طابعًا مستقرًا نسبيًا خلال العقدین التاليين .

ثالثاً: مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» وأبعاده في السياسة التركية تجاه أفغانستان (١٩٢٣-١٩٣٨م)

ارتكزت السياسة الخارجية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك على مبدأ اشتهر بصيغة «السلام في الداخل، السلام في الخارج»^(٤)، فقد رأت القيادة التركية أن تثبيت أركان الدولة داخلياً، عبر ترسيخ النظام الجمهوري وإعادة بناء المؤسسات، يقتضي تجنب الصراعات الخارجية التي قد تستنزف قدرات الدولة الناشئة. لذلك تبنت أنقرة سياسة تقوم على الاعتراف بالحدود الدولية، واحترام سيادة الدول، وعدم الدخول في نزاعات توسعية، وهو ما انعكس مباشرة في تعاملها مع دول الجوار الآسيوي ومنها أفغانستان، إذ فضّلت التعاون الهادئ بدل التحالفات الصدامية. عبد الستار، ٢٠١٣، ص ١١٢-١١٨

تجلّى هذا المبدأ في حرص تركيا على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الإسلامية دون استعادة دور قيادي ديني بعد إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤م. فقد انتقلت أنقرة من مفهوم «الزعامة الإسلامية» إلى مفهوم «الدولة القومية ذات السيادة»، الأمر الذي جعل سياستها تجاه أفغانستان قائمة على المصالح المشتركة لا الروابط الرمزية. وبهذا المعنى، كان التقارب مع كابول يندرج ضمن رؤية أوسع تهدف إلى بناء شبكة علاقات إقليمية مستقرة تعزز الأمن دون إثارة مخاوف القوى الكبرى، ولا سيما بريطانيا والاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى. عبد الله، ٢٠١٧، ص ١٤٩-١٥٤

كما انعكس مبدأ السلام الخارجي في طبيعة التعاون التركي-الأفغاني، الذي اتخذ طابعاً فنياً ومؤسسانياً أكثر منه سياسياً تحالفياً. فقد أرسلت تركيا بعثات عسكرية وتعليمية إلى أفغانستان، وأسهمت في إعادة تنظيم بعض مفاصل الإدارة والجيش، دون أن يتحول هذا التعاون إلى تحالف موجّه ضد طرف دولي. وهذا يعكس إدراك أنقرة لحساسية الموقع الجيوسياسي

(٤) وهو شعار لم يكن مجرد عبارة خطابية، بل كان قاعدة عملية لتنظيم توجهات الجمهورية الحديثة بعد عام ١٩٢٣م. (Soysal, 2000, p. 121)



لأفغانستان بين النفوذيين البريطاني والسوفيتي، وحرصها على أن تبقى علاقتها بكابل ضمن إطار التعاون الثنائي المحدود الذي لا يخلّ بالتوازن الإقليمي. العاني، ٢٠١٩، ص ٨٨-٩٣ وفي ضوء هذا التوجه، يمكن فهم مشاركة تركيا لاحقاً في ترتيبات إقليمية مثل ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧م^(٥) بوصفها امتداداً عملياً لمبدأ «السلام في الخارج»، إذ سعت أنقرة إلى إنشاء نطاق استقرار إقليمي يضم تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، يقوم على احترام الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد عزز هذا الإطار العلاقات التركية-الأفغانية، وأكد أن التقارب بين البلدين لم يكن ظرفياً، بل جزءاً من رؤية استراتيجية تهدف إلى تحصين المنطقة من التدخلات الخارجية يوسف، ٢٠٢١، ص ١٧٣-١٧٨

ويُستنتج من ذلك أن مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» لم يكن مجرد توجه نظري، بل أسهم فعلياً في رسم حدود السياسة التركية تجاه أفغانستان خلال المدة ١٩٢٣-١٩٣٨م. فقد وفر هذا المبدأ أساساً لعلاقة متوازنة قائمة على التعاون والإصلاح المؤسسي، بعيداً عن المغامرات أو الاصطفافات الدولية الحادة. ومن ثم يمكن القول إن السياسة التركية في هذه المرحلة نجحت في تحقيق قدر من الاستقرار الإقليمي، مع الحفاظ على أولوياتها الداخلية في بناء الدولة الحديثة .

رابعاً: البعد الآسيوي في السياسة الخارجية التركية وأثره في توجيه العلاقة مع أفغانستان (١٩٢٣-١٩٣٨م)

لم يكن التوجه التركي نحو آسيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك توجهاً طارئاً، بل جاء امتداداً لقراءة استراتيجية للواقع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى. فبعد أن استقر النظام الجمهوري وأقرت حدوده في معاهدة لوزان، بدأت أنقرة تنظر إلى محيطها الآسيوي بوصفه مجالاً حيويًا

(٥) ميثاق سعد آباد هو اتفاق إقليمي وُقِّع في طهران في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧م بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي واحترام الحدود القائمة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. جاء الميثاق في ظل تصاعد التوترات الدولية في الثلاثينيات، وسعى إلى إنشاء إطار تعاون سياسي وأمني يحدّ من النزاعات البينية ويحصّن المنطقة من التدخلات الخارجية، ويُعدّ من أبرز الترتيبات الإقليمية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. (Yapp, 1987, p. 189)

لتحقيق التوازن الأمني. وقد أدركت القيادة التركية أن الاستقرار في الشرق، ولا سيما في آسيا الوسطى، ينعكس مباشرة على أمن الأناضول، لذلك سعت إلى بناء شبكة علاقات قائمة على حسن الجوار وعدم التدخل، مع توظيف الروابط التاريخية والثقافية دون تحويلها إلى مشروع سياسي توسعي. سليمان، ٢٠١٥، ص ٩٣-٩٨.

اتسم هذا البعد الآسيوي بطابع واقعي بعيد عن الشعارات الأيديولوجية. فتركيا، بعد إلغاء الخلافة، لم تعد تنطلق من مفهوم الزعامة الإسلامية، بل من منطلق الدولة القومية الساعية إلى حماية مصالحها ضمن بيئة إقليمية معقدة. وفي هذا السياق احتلت أفغانستان موقعا مهما في الرؤية التركية، نظرا لكونها دولة مستقلة حديثا، وتقع في منطقة تتقاطع فيها المصالح البريطانية والسوفيتية. لذلك فضّلت أنقرة صيغة التقارب المتوازن الذي لا يفهم على أنه اصطفاك ضد طرف دولي. معين الجبوري، ٢٠١٨، ص ١٢١-١٢٦.

كما ارتبط البعد الآسيوي في السياسة التركية بفكرة إنشاء نطاق استقرار إقليمي يحول دون تغلغل النفوذ الأجنبي في المنطقة. ومن هنا جاءت مبادرات التقارب مع إيران والعراق وأفغانستان، والتي توجت لاحقا بميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م. وقد عكس هذا الميثاق إدراكا مشتركا بين هذه الدول لأهمية التنسيق السياسي في مواجهة التحديات الدولية، وأكد أن السياسة التركية تجاه أفغانستان لم تكن علاقة ثنائية معزولة، بل جزءا من تصور إقليمي أوسع يسعى إلى تحقيق الأمن الجماعي في إطار آسيوي. والي، ٢٠٢٠، ص ١٦٤-١٧٠.

والى جانب البعد السياسي، اتخذ التوجه الآسيوي طابعا ثقافيا وتعليميا، إذ رأت تركيا في دعم مسارات التحديث في أفغانستان وسيلة لتعزيز الاستقرار المشترك. فأرسل البعثات العسكرية والتعليمية، وتبادل الخبرات الإدارية، كان يهدف إلى بناء مؤسسات قوية في كابول، بما يقلل من احتمالات الاضطراب الذي قد تستغله القوى الكبرى. وبهذا المعنى، كان البعد الآسيوي في السياسة التركية يجمع بين الواقعية الأمنية والتعاون المؤسسي، دون أن يتجاوز حدود الحذر الدبلوماسي. السامرائي، ٢٠١٦، ص ٢١٢-٢١٨.

وعليه، فإن البعد الآسيوي في السياسة الخارجية التركية خلال المدة ١٩٢٣-١٩٣٨م مثل ركيزة أساسية في توجيه العلاقة مع أفغانستان. فقد اعتمدت أنقرة سياسة تقوم على بناء جسور التعاون ضمن إطار توازن إقليمي، مع الحفاظ على مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» كقاعدة ناظمة. ومن ثمّ يمكن القول إن السياسة التركية نجحت في تحقيق قدر من الحضور الآسيوي دون الانزلاق إلى صراعات مباشرة، وهو ما منح علاقاتها مع أفغانستان طابع الاستمرارية والاستقرار النسبي. Mango, 2002, pp. 396-402.



المبحث الثاني:

بدايات العلاقات التركية - الأفغانية (١٩٢٣-١٩٢٨ م)

أولاً: تمهيد العلاقات التركية - الأفغانية

شكّل عام ١٩٢٣م بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين أنقرة وكابول، إذ تزامن إعلان الجمهورية التركية مع استمرار المسار الإصلاحى في أفغانستان بعد استقلالها الكامل عن بريطانيا عام ١٩١٩م. وقد رأت القيادتان في بعضهما نموذجًا لدولة إسلامية تسعى إلى تثبيت سيادتها وبناء مؤسسات حديثة بعيدًا عن الهيمنة الاستعمارية. لذلك اتجهت تركيا إلى تطوير علاقاتها مع أفغانستان ضمن إطار من التعاون السياسى والدبلوماسى المترج، مستندة إلى الاعتراف المتبادل بالسيادة واحترام الاستقلال الداخلى الداوى، ٢٠١٥، ص ٦٧-٧٢.

تميزت السنوات الأولى بعد ١٩٢٣م بتكثيف الاتصالات الرسمية بين البلدين، حيث عملت أنقرة على ترسيخ تمثيلها الدبلوماسى في كابول، فيما حرصت أفغانستان على إظهار دعمها للنظام الجمهورى التركى الجديد. وكان لهذا التقارب بعدً رمزى يتمثل في اعتبار تركيا نموذجًا ناجحًا لدولة مسلمة استطاعت تثبيت استقلالها من خلال معاهدة لوزان، الأمر الذى منح التجربة التركية جاذبية خاصة لدى النخب الأفغانية الساعية إلى الإصلاح الإدارى والعسكرى . سعد، ٢٠١٨، ص ١٠١-١٠٦.

كما اتخذ التعاون طابعًا عمليًا في المجال العسكرى، إذ أرسلت تركيا عددًا من الضباط والخبراء إلى أفغانستان للمساهمة في إعادة تنظيم الجيش، مستفيدة من خبرتها في حرب الاستقلال. وقد هدف هذا الدعم إلى بناء مؤسسة عسكرية وطنية قادرة على حماية الاستقلال الأفغانى، دون أن يتحول إلى تحالف عسكرى رسمى قد يثير حساسية القوى الكبرى. ويعكس هذا النهج حرص تركيا على دعم الاستقرار الإقليمى مع الحفاظ على مبدأ التوازن الدولى الطائى، ٢٠٢٠، ص ١٤٣-١٤٨.

وفي المجال التعليمى والثقافى، أسهمت البعثات التركية في تطوير بعض المؤسسات التعليمية في كابول، كما جرى تبادل للطلاب والمتدربين في إطار تعزيز مسار التحديث. وقد نظر القادة الأفغان، وعلى رأسهم أمان الله خان، إلى التجربة التركية باعتبارها مثالًا عمليًا على إمكانية الجمع بين الهوية الإسلامية والإصلاح المؤسسى الحديث. لذلك كان التعاون بين البلدين

يحمل بعدًا فكريًا إلى جانب أبعاده السياسية. Hale, 2013, p. 78.



إلا أن هذا التقارب لم يكن بمعزل عن البيئة الدولية، إذ ظل التنافس البريطاني-السوفيتي في آسيا الوسطى عنصراً ضاغطاً على صانع القرار في أنقرة. وقد تعاملت تركيا مع هذه المعادلة بحذر، فحرصت على أن يبقى تعاونها مع أفغانستان ضمن حدود ثنائية واضحة لا تُفهم كاصطفاف ضد طرف بعينه. وهكذا استطاعت أنقرة أن تحافظ على حضورها الآسيوي دون أن تدخل في صراع مباشر مع القوى الكبرى، وهو ما منح العلاقات التركية-الأفغانية قدرًا من الاستقرار خلال النصف الأول من عشرينيات القرن العشرين Oran, 2010, p. 45
ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول إن المدة ١٩٢٣-١٩٢٨م تمثل مرحلة تأسيسية في العلاقات بين البلدين، اتسمت بالتقارب السياسي، والتعاون العسكري والتعليمي، والانسجام النسبي في الرؤية الإصلاحية. وقد أسست هذه المرحلة لإطار من الثقة المتبادلة استمر تأثيره في السنوات اللاحقة، رغم ما شهدته أفغانستان من اضطرابات سياسية بعد عام ١٩٢٩م الحسني،
٢٠١٩، ص ١٣٢-١٣٨.

ثانيًا: تطور العلاقات التركية-الأفغانية في ظل التحولات الداخلية (١٩٢٩-١٩٣٣م)

أدت الاضطرابات التي شهدتها أفغانستان سنة ١٩٢٩م، عقب سقوط حكم أمان الله خان، إلى إدخال العلاقات التركية-الأفغانية في مرحلة دقيقة اتسمت بالحذر السياسي وإعادة التقييم. فقد وجدت أنقرة نفسها أمام واقع جديد يتمثل في تغير القيادة السياسية في كابول، الأمر الذي فرض عليها اعتماد سياسة تقوم على المحافظة على قنوات الاتصال دون التدخل في الصراعات الداخلية. وقد عكس هذا التوجه التزام تركيا بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم الانخراط في نزاعات داخلية قد تُفسّر بوصفها تدخلاً في الشأن الأفغاني. عبد العال، ٢٠١٢، ص ١٨٧-١٩٣.

ومع صعود محمد نادر شاه إلى الحكم سنة ١٩٢٩م، بدأت مرحلة إعادة الاستقرار النسبي في أفغانستان، ما أتاح استئناف التعاون مع تركيا على أسس أكثر تحفظاً. وقد سعت أنقرة إلى تثبيت علاقاتها عبر التمثيل الدبلوماسي المنتظم، مع التركيز على استمرار التعاون الفني والعسكري بعيداً عن الأبعاد الأيديولوجية التي ميزت مرحلة أمان الله خان. ويعكس ذلك



إدراك القيادة التركية أن استقرار أفغانستان يمثل عنصرًا مهمًا في أمن آسيا الوسطى، وأن الحفاظ على العلاقة يخدم التوازن الإقليمي. الزهراني، ٢٠١٦، ص ٢١٤-٢٢٠

كما تأثرت العلاقات التركية-الأفغانية خلال هذه المرحلة بتطور البيئة الدولية، ولا سيما تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، واستمرار الحضور البريطاني في الهند. وقد تعاملت أنقرة مع هذه المعادلة بسياسة توازن دقيقة، حرصت فيها على إبقاء تعاونها مع كابول في إطار ثنائي محدود، دون أن يتحول إلى محور سياسي موجّه ضد قوة بعينها. وهذا يعكس الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية التركية في الثلاثينيات، حيث غلبت المصالح الواقعية على الاعتبارات الرمزية الصياد، ٢٠١٨، ص ١٤٢-١٤٧؛ Zürcher, 2004, pp. 189-193.

ففي المجال العسكري، استمر وجود المستشارين الأتراك في بعض مفاصل المؤسسة العسكرية الأفغانية، وإن بوتيرة أقل مقارنة بمرحلة العشرينيات. وقد هدفت هذه الخطوة إلى دعم عملية إعادة تنظيم الجيش ضمن رؤية مؤسساتية حديثة، مع تجنب الظهور بمظهر النفوذ المباشر. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التعاون ساعد في إرساء قدر من الانضباط المؤسسي في الجيش الأفغاني خلال السنوات الأولى من حكم نادر شاه، Gregorian, 1969, pp. 299-304.

وفي عام ١٩٣٣م، وبعد اغتيال نادر شاه^(٦) وتولي محمد ظاهر شاه العرش، حافظت تركيا على نهجها القائم على الاستمرارية وعدم التصعيد. وقد أكدت أنقرة من خلال مواقفها الدبلوماسية أن علاقتها بكابول تقوم على احترام السيادة والتعاون المتبادل، لا على اعتبارات أيديولوجية أو مشاريع نفوذ. وهكذا يمكن القول إن مرحلة ١٩٢٩-١٩٣٣م مثلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة السياسة التركية على التكيف مع التحولات الداخلية في أفغانستان دون الإخلال بمبدأ «السلام في الخارج» الذي تبنته الجمهورية منذ تأسيسها. Ahmad, 1993, pp. 88-92.

(٦) محمد نادر شاه هو ملك أفغانستان الذي تولّى الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م بعد سقوط حكم أمان الله خان وما تبع ذلك من اضطرابات داخلية. سعى نادر شاه إلى إعادة الاستقرار السياسي وترسيخ سلطة الدولة من خلال إعادة تنظيم الجيش واحتواء القوى القبلية والدينية، مع اتباع سياسة إصلاح تدريجي أكثر تحفظًا مقارنة بسلفه. كما حافظ على علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، ومنها تركيا، ضمن إطار دبلوماسي قائم على احترام السيادة. انتهى حكمه باغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣م، ليخلفه ابنه محمد ظاهر شاه. (Gregorian, 1969, p. 304)

وتُظهر هذه المرحلة أن العلاقات التركية-الأفغانية لم تكن رهينة شخصية سياسية بعينها، بل ارتبطت بإطار استراتيجي أوسع يقوم على الاستقرار والتعاون المتوازن. فقد استطاعت أنقرة الحفاظ على حضورها في كابول رغم التغيرات السياسية، مما يؤكد أن سياستها الآسيوية كانت مبنية على حسابات طويلة الأمد، لا على رهانات ظرفية .

ثالثاً: الأساس الاتفاقي والدبلوماسي للعلاقات التركية-الأفغانية (١٩٢١-١٩٢٨م)

تُعدّ معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة بين حكومة أنقرة وأفغانستان في ١ آذار/مارس ١٩٢١م الأساس القانوني الأول للعلاقات الحديثة بين البلدين، إذ مثلت اعترافاً مبكراً بحكومة المجلس الوطني الكبير قبل إعلان الجمهورية رسمياً سنة ١٩٢٣م. وقد نصّت المعاهدة على تبادل التمثيل السياسي، وتعزيز التعاون العسكري، وتأكيد الاحترام المتبادل للسيادة، وهو ما منح العلاقة طابعاً رسمياً سابقاً لقيام الجمهورية، واستمر أثره في صياغة العلاقات خلال العشرينيات الزركلي، ٢٠٠٢، ص ٢١٤.

ومع إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، لم تنشأ العلاقة من فراغ، بل جرى تثبيت ما سبق إرساؤه من أسس دبلوماسية عبر إعادة تنظيم التمثيل السياسي وتعزيز قنوات الاتصال الرسمية. وقد رأت أنقرة في أفغانستان دولة مستقلة حديثاً تتقاطع معها في تجربة التحرر من الضغوط الأجنبية، لذلك عملت على توظيف هذا التقارب في إطار بناء شبكة علاقات آسيوية متوازنة تدعم الاستقرار دون الاصطفاف في محاور دولية السنوسي، ٢٠١٤، ص ١٣٣-١٣٨.

كما أضفت الزيارات الرسمية المتبادلة بعد ١٩٢٣م طابعاً رمزياً مهماً على العلاقة، إذ عبّرت عن تقارب سياسي وفكري بين القيادتين. فقد نظر أمان الله خان إلى التجربة التركية بوصفها نموذجاً إصلاحياً ناجحاً في العالم الإسلامي، بينما رأت أنقرة في أفغانستان شريكاً إقليمياً ينسجم مع رؤيتها القائمة على الاستقلال والسيادة الوطنية. وقد أسهم هذا التقارب في ترسيخ الثقة السياسية خلال مرحلة التأسيس. حمادة، ٢٠١٧، ص ٨٩-٩٣.

وفي الإطار المؤسسي، شكّلت الاتفاقيات اللاحقة خلال منتصف العشرينيات امتداداً للمعاهدة الأولى، إذ جرى تنظيم التعاون في مجالات التدريب العسكري والتعليم المدني. وقد جاء هذا التعاون في سياق سياسة تركية حذرة تسعى إلى دعم تحديث أفغانستان دون أن تُهجم كقوة مؤثرة تسعى إلى توسيع نفوذها، وهو ما يعكس طابع الواقعية السياسية الذي ميّز دبلوماسية أنقرة في تلك المرحلة Ahmad, 1993, p. 86

ومن خلال هذه المعطيات يتضح أن مرحلة ١٩٢١-١٩٢٨م لم تكن مجرد تقارب عابر، بل كانت مرحلة تأسيس قانوني ودبلوماسي متكامل أسهم في بناء علاقة ثنائية قائمة على



الاعتراف المتبادل والتعاون المؤسسي. وقد مكن هذا الأساس الاتفاقي العلاقات التركية-الأفغانية من الاستمرار حتى مع التغييرات السياسية التي شهدتها كابول بعد عام ١٩٢٩م، مما يدل على أن العلاقة كانت مبنية على إطار استراتيجي لا على اعتبارات ظرفية. Zürcher, 2004, p.

192

رابعًا: التعاون العسكري والتعليمي بين تركيا وأفغانستان (١٩٢٣-١٩٢٨م)

مثل التعاون العسكري بين تركيا وأفغانستان في العشرينيات أحد أبرز مظاهر التقارب بين الدولتين، إذ رأت كابول في الخبرة العسكرية التركية نموذجًا يمكن الاستفادة منه في بناء جيش وطني حديث بعد الاستقلال عن بريطانيا سنة ١٩١٩م. وقد أرسلت أنقرة عددًا من الضباط والمستشارين إلى أفغانستان للمساهمة في تنظيم المؤسسة العسكرية، ووضع برامج تدريبية حديثة مستندة إلى التجربة التي خاضتها تركيا في حرب الاستقلال. وجاء هذا الدعم في إطار اتفاقيات ثنائية تؤكد احترام السيادة الأفغانية، مع التركيز على نقل الخبرة دون فرض وصاية مباشرة. عبد الهادي، ٢٠١٦، ص ١٤٢-١٤٧

كما امتد التعاون إلى المجال التعليمي، إذ سعت تركيا إلى دعم مشاريع التحديث التي أطلقها أمان الله خان، عبر إرسال معلمين وخبراء في الإدارة الحديثة. وقد كان الهدف من ذلك الإسهام في بناء مؤسسات مدنية أكثر انضباطًا، وربط التجربة الأفغانية بخبرة دولة مسلمة استطاعت الانتقال من النظام الإمبراطوري إلى الدولة القومية الحديثة. وقد نظر القادة الأتراك إلى هذا التعاون بوصفه وسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال دعم بناء الدولة في أفغانستان. المرابط، ٢٠١٨، ص ٢٠١-٢٠٥

ولم يكن هذا التقارب خاليًا من الاعتبارات الجيوسياسية، إذ أدركت أنقرة أن أي حضور واسع في أفغانستان قد يُفسّر من قبل بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي بوصفه محاولة نفوذ في منطقة حساسة. لذلك حرصت تركيا على إبقاء تعاونها ضمن حدود ثنائية فنية، لا ترقى إلى مستوى التحالف السياسي أو العسكري الرسمي، وهو ما يعكس طبيعة السياسة الخارجية التركية القائمة على الحذر والتوازن في تلك المرحلة. Yapp, 1987, p. 176.

كما أسهم التعاون التعليمي في فتح المجال أمام عدد من الطلبة الأفغان للدراسة في المؤسسات التركية، ما خلق جيلًا من النخب الأفغانية المتأثرة بالتجربة الإصلاحية التركية. وقد

ساعد هذا التفاعل الثقافي في تعميق الروابط بين البلدين على المدى المتوسط، وأضفى على العلاقة طابعاً مؤسسياً يتجاوز حدود الاتفاقيات الرسمية Gregorian, 1969, p. 263 ومن خلال هذه التطورات يمكن القول إن التعاون العسكري والتعليمي خلال المدة ١٩٢٣-١٩٢٨م لم يكن مجرد دعم تقني، بل كان جزءاً من رؤية أوسع تقوم على تعزيز الاستقرار الآسيوي عبر تقوية مؤسسات الدولة الأفغانية. وقد عكس ذلك إدراكاً تركياً بأن الأمن الإقليمي يتحقق عبر بناء شراكات إصلاحية متوازنة، لا عبر مشاريع توسعية أو تحالفات صدامية البلوي، ٢٠٢٠، ص ١١٨-١٢٣

خامساً: أثر التحولات السياسية في أفغانستان على مسار العلاقات (١٩٢٩-١٩٣٣م)
شهد عام ١٩٢٩م نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ أفغانستان الحديث، إذ أدت الاضطرابات الداخلية وسقوط حكم أمان الله خان إلى إعادة تشكيل البنية السياسية للدولة. وقد انعكست هذه التطورات مباشرة على العلاقات التركية-الأفغانية، لأن المرحلة السابقة كانت قائمة إلى حدّ كبير على التقارب الشخصي والفكري بين القيادة في أنقرة وكابول. ومع انهيار ذلك الإطار، وجدت تركيا نفسها أمام واقع سياسي جديد يتطلب إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية الزهراني، ٢٠١٦، ص ٢٢٨-٢٣٣

تولّى الحكم بعد ذلك محمد نادر شاه، الذي انتهج سياسة أكثر تحفظاً مقارنة بسلفه. فقد سعى إلى إعادة الاستقرار الداخلي عبر التدرج في الإصلاحات، وتخفيف حدة التغييرات الاجتماعية التي أثارت المعارضة القبلية والدينية. ومع ذلك، لم يُقدم على قطع العلاقات مع تركيا، بل حافظ عليها ضمن إطار عملي متوازن، ما يعكس إدراكه لأهمية الخبرة التركية في إعادة تنظيم الجيش والإدارة دون الانخراط في مشروع تحديث متسارع كما في السابق المرابط، ٢٠١٨، ص ٢١٧-٢٢١

ومن جانبها، تعاملت أنقرة مع التغييرات بحذر واضح، إذ التزمت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرصت على استمرار قنوات الاتصال الرسمية. وقد جاء هذا التوجه انسجاماً مع السياسة الخارجية التركية القائمة على الواقعية والحياد النسبي، خاصة في ظل حساسية موقع أفغانستان بين النفوذ البريطاني والسوفيتي. لذلك لم تحاول تركيا توظيف الاضطرابات لتحقيق نفوذ سياسي، بل اكتفت بالحفاظ على علاقة مستقرة قائمة على الاحترام المتبادل Yapp, 1987, p. 182



كما أن استمرار التعاون العسكري في حدود معينة خلال عهد نادر شاه يدل على أن العلاقة لم تكن قائمة فقط على البعد الشخصي، بل على إطار مؤسساتي تأسس منذ أوائل العشرينيات. فقد أدرك الطرفان أن بناء مؤسسات الدولة الحديثة يتطلب قدرًا من الاستمرارية، حتى مع تغير القيادة السياسية. وهذا ما منح العلاقات التركية-الأفغانية طابعًا من الثبات النسبي خلال مرحلة الاضطراب الداخلي Gregorian, 1969, p. 302

وفي عام ١٩٣٣م، وبعد اغتيال نادر شاه وتولي محمد ظاهر شاه الحكم، بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار التدريجي، وهو ما أتاح للعلاقات مع تركيا أن تدخل طورًا أكثر انتظامًا ضمن إطار إقليمي أوسع، سيمتد لاحقًا إلى ترتيبات سياسية مثل ميثاق سعد آباد. وهكذا يمكن القول إن مرحلة ١٩٢٩-١٩٣٣م كانت اختبارًا لقدرة السياسة التركية على التكيف مع التحولات الداخلية في أفغانستان دون فقدان توازنها الدبلوماسي Ahmad, 1993, p. 90

سادسًا: تمهيد الطريق للتقارب الإقليمي وميثاق سعد آباد (١٩٣٣-١٩٣٧م)

شهدت العلاقات التركية-الأفغانية بعد عام ١٩٣٣م مرحلة من الاستقرار النسبي، تزامنت مع تولي محمد ظاهر شاه الحكم في أفغانستان، واستمرار قيادة مصطفى كمال أتاتورك في تركيا. وقد اتسمت هذه المرحلة بتراجع الاضطرابات الداخلية في كابول، ما أتاح للطرفين إعادة تنشيط قنوات التعاون ضمن رؤية إقليمية أوسع، لا تقتصر على العلاقات الثنائية فحسب كيواني، ٢٠١٤، ص ١٨٢-١٨٧

في هذا السياق، أخذت السياسة التركية تميل إلى بناء إطار إقليمي للأمن الجماعي في الشرق الأوسط وآسيا الغربية، يهدف إلى تحصين المنطقة من التدخلات الخارجية. وقد جاءت فكرة التنسيق بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان تعبيرًا عن إدراك مشترك لضرورة الاستقرار في ظل تصاعد التوترات الدولية خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ولم يكن هذا التوجه خروجًا عن مبدأ الحياد، بل كان امتدادًا له في صورة تعاون دفاعي إقليمي غير موجّه ضد طرف محدد احمد، ٢٠٢٠، ص ١٦٩-١٧٤

وتوجّه هذا المسار بتوقيع ميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م، الذي ضم تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، ونصّ على احترام الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتشاور في حال التهديدات الأمنية. وقد شكّل انضمام أفغانستان إلى هذا الميثاق تنويجًا لمسار من التقارب بدأ

منذ أوائل العشرينيات، وأكد أن العلاقة التركية-الأفغانية أصبحت جزءًا من منظومة إقليمية أوسع، لا مجرد علاقة ثنائية محدودة (app, 1987, p. 189).

المبحث الثالث

الأبعاد الاستراتيجية والسياسية للعلاقات التركية-الأفغانية (١٩٣٣-١٩٣٨م)

أولاً: إعادة بناء العلاقة بعد استقرار الحكم في كابول (١٩٣٣م)

مثل عام ١٩٣٣م نقطة تحوّل مهمة في مسار العلاقات التركية-الأفغانية، إذ أدى تولّي محمد ظاهر شاه الحكم^(٧) إلى إنهاء مرحلة الاضطرابات التي أعقبت سقوط أمان الله خان واغتيال محمد نادر شاه. وقد انعكس هذا الاستقرار النسبي على السياسة الخارجية الأفغانية، التي بدأت تتجه نحو إعادة تنظيم علاقاتها الإقليمية على أسس أكثر هدوءًا وتوازنًا. وفي هذا السياق، وجدت أنقرة فرصة لإعادة تثبيت علاقاتها مع كابول ضمن إطار مؤسساتي مستقر، مستندة إلى الأسس القانونية التي وُضعت منذ اتفاق ١٩٢١م، وإلى خبرة التعاون العسكري والتعليمي التي تأسست في عشرينيات القرن العشرين. Ahmad, 1993, p. 90.

ومن الجانب التركي، لم يكن هذا التثبيت تحركًا عاطفيًا أو استجابة ظرفية، بل جاء امتدادًا لسياسة خارجية قائمة على الاستمرارية وعدم التدخل. فتركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك كانت حريصة على أن تبقى علاقاتها مع الدول الإسلامية ضمن إطار التعاون المتوازن، بعيدًا عن فكرة القيادة الدينية أو النفوذ السياسي المباشر. ولذلك تعاملت أنقرة مع التحول في كابول بوصفه شأنًا داخليًا، مكثفة بالحفاظ على التمثيل الدبلوماسي والتعاون الفني، دون الانخراط في الاصطفافات الداخلية أو الإقليمية. Zürcher, 2004, p. 201.

كما أن هذه المرحلة أظهرت أن العلاقات التركية-الأفغانية لم تكن قائمة على شخصية أمان الله خان وحده، بل كانت تستند إلى أرضية أعمق من المصالح المشتركة والرؤية المتقاربة لبناء الدولة الحديثة. فاستمرار العلاقة بعد ١٩٣٣م دليل على أن الطرفين تجاوزا الطابع الشخصي إلى مستوى مؤسساتي، وهو ما منح العلاقة قدرة على التكيف مع التغيرات السياسية،

(٧) تولّي محمد ظاهر شاه حكم أفغانستان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣م بعد اغتيال والده محمد نادر شاه، واستمر في الحكم حتى ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٣م، ليكون أطول ملوك أفغانستان حكمًا في القرن العشرين. في بدايات عهده كان صغير السن، فتولّى أعمامه إدارة شؤون الدولة، ثم بدأ يمارس سلطاته تدريجيًا مع ترسيخ الاستقرار السياسي. (Gregorian, 1969, p. 305).



وجعلها أكثر ثباتًا مقارنة بعلاقات إقليمية أخرى في تلك المرحلة المضطربة من تاريخ آسيا.
Gregorian, 1969, p. 304

ثانيًا: موقع أفغانستان في الحسابات الاستراتيجية التركية (١٩٣٣-١٩٣٨ م)

أصبحت أفغانستان في نظر صانع القرار التركي خلال منتصف الثلاثينيات دولة ذات قيمة استراتيجية تتجاوز إطار المجاملة الدبلوماسية، لأنها تقع عند تخوم فضاء آسيوي حساس كانت تتقاطع فيه المصالح البريطانية (عبر الهند) والمصالح السوفيتية (عبر آسيا الوسطى). وبالنسبة لتركيا الجمهورية، التي كانت تسعى إلى تثبيت أمنها الإقليمي دون الاصطدام بقوة كبرى، فإن الحفاظ على علاقة مستقرة مع كابول يعني الإسهام في تهدئة "العمق الآسيوي" الذي قد يمتد أثر اضطرابه إلى مناطق قريبة من المجال الحيوي التركي. ولهذا فضّلت أنقرة أن تكون صلتها بأفغانستان علاقة توازن وحسن جوار وتعاون فني، لا علاقة تحالف صدامي يمكن أن يُقرأ دوليًا على أنه تموضع ضد طرف محدد. Zürcher, 2004, p. 201

كما ارتبطت أهمية أفغانستان لتركيا بكونها دولة مسلمة مستقلة تحاول بناء مؤسسات حديثة على نحو متدرج بعد أزمة ١٩٢٩، الأمر الذي جعلها أقرب إلى "شريكٍ إصلاحي" يمكن دعمه عبر الخبرة والتعليم والتدريب دون أن تتورط أنقرة في خيارات سياسية داخلية. فتركيا بعد ١٩٣٣ لم تعد تبحث عن تصدير نموذجها أو فرضه، بل عن توظيف خبرتها في بناء علاقات إقليمية طويلة الأمد تخدم الاستقرار العام. لذلك ظلّ التعاون التركي-الأفغاني يتحرك في مسارات عملية: دعم القدرات الإدارية والعسكرية، وتبادل الخبرات، مع الحفاظ على سيادة الطرفين، وهو ما ينسجم مع الخط الكمالي في السياسة الخارجية القائم على تقليل المخاطر وتعظيم المكاسب الهادئة. Ahmad, 1993, p. 91

وفي الوقت نفسه، جاءت مكانة أفغانستان ضمن الرؤية التركية مرتبطة بفكرة "حزام الاستقرار" الإقليمي الذي بدأت أنقرة تعمل على تشكيله في النصف الثاني من الثلاثينيات، عبر التقارب مع دول المنطقة وتفضيل الاتفاقات التي تقلل فرص النزاع الحدودي. وبذلك أصبحت العلاقة مع كابول جزءًا من تصور أشمل: تحويل الجوار الآسيوي من ساحة تنافس دولي محتمل إلى منطقة تهدئة وتنسيق بين الدول المستقلة نفسها. وهذا ما يفسر أن تركيا تعاملت مع أفغانستان في تلك السنوات بوصفها عنصرًا في معادلة استقرار إقليمي، لا مجرد علاقة ثنائية معزولة. Yapp, 1987, p. 189

ومن هنا يمكن القول إن الحسابات الاستراتيجية التركية تجاه أفغانستان بين ١٩٣٣-١٩٣٨ قامت على ثلاثة مرتكزات مترابطة: أولها الحفاظ على التوازن في منطقة تتنازعها القوى الكبرى، وثانيها دعم استقرار دولة مسلمة مستقلة بطريقة لا تخلق حساسية دولية، وثالثها إدراج العلاقة ضمن مشروع تهدئة إقليمي أوسع ظهر لاحقاً في ترتيبات مثل سعد آباد. وبهذه الرؤية تحولت أفغانستان من "شريك بعيد" إلى عنصر محسوب في سياسة تركيا الآسيوية خلال أواخر عهد أتاتورك. Gregorian, 1969, p. 304

ثالثاً: أثر ميثاق سعد آباد في ترسيخ العلاقات (١٩٣٧م)

مثل توقيع ميثاق سعد آباد في تموز/يوليو ١٩٣٧م نقطة انتقال نوعية في مسار العلاقات التركية-الأفغانية، إذ لم يعد التعاون بين الطرفين مقتصرًا على اتفاقات ثنائية أو تبادل خبرات، بل أصبح جزءاً من إطار إقليمي جماعي ضم تركيا وإيران والعراق وأفغانستان. وقد نصّ الميثاق على احترام الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتشاور عند ظهور تهديدات أمنية، وهو ما انسجم تماماً مع المبادئ التي حكمت السياسة الخارجية التركية منذ ١٩٢٣م. Yapp, 1987, p. 189

أهمية الميثاق بالنسبة لأفغانستان أنه أخرجها من حالة العزلة الجغرافية النسبية إلى فضاء تعاون إقليمي منظم، بينما بالنسبة لتركيا مثل خطوة لتعزيز "حزام الاستقرار الشرقي" دون الدخول في تحالفات كبرى. وهكذا تحولت العلاقة التركية-الأفغانية من مستوى التعاون الفني والسياسي المحدود إلى مستوى أوسع يرتبط بأمن المنطقة ككل، وهو ما عزز من وزنها الاستراتيجي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. Zürcher, 2004, p. 202

كما أن الميثاق لم يكن حدثاً منفصلاً عن السوابق التي ذكرناها، بل جاء نتيجة مسار بدأ باتفاق ١٩٢١، ثم تعاون العشرينيات، ثم مرحلة التكيف ١٩٢٩-١٩٣٣. وبذلك يمكن القول إن سعد آباد مثل تنويجاً تدريجياً لمسار طويل من بناء الثقة بين أنقرة وكابول، لا مجرد مبادرة ظرفية مرتبطة بتطور سياسي آني. Ahmad, 1993, p. 92

رابعاً: التقييم الاستراتيجي الشامل للعلاقات التركية-الأفغانية حتى ١٩٣٨م

عند تقييم مسار العلاقات التركية-الأفغانية بين ١٩٢٣-١٩٣٨م يتبين أنها مرت بثلاث مراحل مترابطة: مرحلة التأسيس القانوني والدبلوماسي، ثم مرحلة التعاون المؤسسي، وأخيراً مرحلة الإدماج الإقليمي عبر ميثاق سعد آباد. هذا التسلسل يدل على أن العلاقة لم تكن تفاعلاً ظرفياً،



بل مسارًا تدريجيًا يعكس نضج السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك، وقدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات الداخلية إلى صياغة ترتيبات إقليمية مستقرة. Ahmad, 1993, p. 92
ومن الناحية الاستراتيجية، نجحت أنقرة في تحقيق هدف مزدوج: أولاً تأمين الجبهة الشرقية دون الدخول في تحالفات مكلفة، وثانياً الحفاظ على علاقات إيجابية مع دولة مسلمة مستقلة دون إعادة إنتاج فكرة الزعامة الدينية. وهذا التوازن بين الواقعية السياسية والاعتبارات الثقافية منح العلاقات التركية-الأفغانية طابعاً هادئاً ومستقراً مقارنة بعلاقات إقليمية أخرى شهدت توترات حادة في الفترة نفسها. Zürcher, 2004, p. 203
أما بالنسبة لأفغانستان، فقد استفادت من العلاقة مع تركيا بوصفها قناة للاستفادة من خبرة دولة مسلمة حديثة التنظيم، دون أن تخضع لضغط استعماري مباشر. فالتعاون العسكري والتعليمي ساهم في تعزيز قدرات الدولة، بينما منحها الانخراط في ميثاق سعد آباد إطاراً أمنياً إقليمياً عزز استقلال قرارها السياسي. وبذلك لم تكن العلاقة تبعية، بل تبادل مصالح ضمن حدود السيادة الوطنية لكل طرف. Gregorian, 1969, p. 304

كما تكشف التجربة حتى عام ١٩٣٨م أن العلاقات لم تتأثر جوهرياً بتغير الشخصيات السياسية، سواء في أنقرة أو كابول، مما يدل على أنها انتقلت من مستوى "العلاقات الشخصية" إلى مستوى "العلاقات المؤسسية". فقد ظلّ الخط العام للسياسة التركية ثابتاً حتى وفاة أتاتورك، واستمر بعده دون تغيير جذري، ما يعكس رسوخ الإطار الاستراتيجي الذي تأسس خلال الثلاثينيات. Yapp, 1987, p. 189

وخلص التقييم أن العلاقات التركية-الأفغانية حتى ١٩٣٨م تمثل نموذجاً مبكراً لدبلوماسية إقليمية قائمة على الاستقرار والتدرج والتعاون غير التصادمي. فقد استطاعت تركيا أن توظف موقعها الآسيوي في بناء شراكة متوازنة مع أفغانستان، بينما استفادت كابول من هذا التعاون في تدعيم مؤسساتها دون الوقوع في دائرة النفوذ المباشر. وهذا ما يجعل التجربة بين البلدين مثلاً مهماً لفهم أنماط التفاعل بين الدول الإسلامية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

الخاتمة

١. أثبتت الدراسة أن العلاقات التركية-الأفغانية لم تكن وليدة مرحلة عابرة، بل تأسست على أرضية قانونية مبكرة منذ اتفاق ١٩٢١، ثم تعززت بعد إعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م ضمن إطار دبلوماسي منظم.



٢. كشفت مرحلة العشرينيات عن تقارب إصلاحى بين أنقرة وكابل، إذ رأت القيادة الأفغانىة فى التجربة الكمالىة نموذجًا لدولة مسلمة استطاعت الانتقال من النظام الإمبراطورى إلى الدولة القومىة الحدىثة.
٣. شكّل التعاون العسكرى والتعلیمى أحد أهم أدوات التقارب، حىث أسهمت الخبرة التركىة فى دعم عملىة إعادة بناء المؤسسات الأفغانىة دون أن تتحول العلاقة إلى صىغة نفوذ مبالر.
٤. أظهرت أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣م أن العلاقات لم تكن قائمة على شخصلیات بعینها، بل على إطار مؤسسانى استطاع الصمود أمام التعلیرات السىاسىة فى كابل.
٥. تبنت تركيا سىاسة خارجية واقعىة قائمة على مبدأ "السلام فى الداخل والسلام فى الخارج"، وهو ما انعكس فى تعاملها الحذر والمتوازن مع أفغانستان ضمن بىئة دولية حساسة.
٦. لم تُوظف العلاقة التركىة-الأفغانىة فى سىاق اصطفااف ضد القوى الكبرى، بل جاءت ضمن رؤىة تقوم على تجنب الصراعات الدولية وتعزىز الاستقرار الإقلیمى.
٧. مثل ميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م تتویجًا لمسار طویل من بناء الثقة بىن الطرفين، وأدخل العلاقة ضمن إطار أمنى إقلیمى أوسع.
٨. استفادت أفغانستان من التقارب مع تركيا فى تعزىز استقلال قرارها السىاسى والانفتاح على نماذج إصلاحىة حدىثة خارج النفوذ الاستعمارى المبالر.
٩. أظهرت المرحلة حتى ١٩٣٨م أن السىاسة التركىة تجاه أفغانستان كانت جزءًا من مشروع استراتىجى أوسع لبناء حزام استقرار شرقى ىحمى الجمهورىة من الانجرار إلى صراعات كبرى.
١٠. ىمكن اعتبار التجربة التركىة-الأفغانىة خلال المدة ١٩٢٣-١٩٣٨م نموذجًا مبكرًا لدبلوماسىة إقلیمىة متوازنة بىن دولتىن مسلمتىن سعنا إلى تحقىق التحدىث والاستقلال ضمن نظام دولى مضطرب.



أولاً: المصادر العربية

١. البلوي، ناصر. (٢٠٢٠). السياسة الخارجية التركية في الشرق الإسلامي. جدة: دار المنهاج.
٢. الجبوري، سعد علي. (٢٠١٨). السياسة الخارجية التركية بين التوازن والحياد ١٩٢٣-١٩٣٩. بغداد: دار تموز.
٣. الحسني، محمود عبد الكريم. (٢٠١٩). العلاقات الأفغانية-التركية في القرن العشرين. عمان: دار المعتز.
٤. حمادة، سامي محمد. (٢٠١٧). التحولات السياسية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. بيروت: دار الفارابي.
٥. الدوري، عبد العزيز. (٢٠٠٥). تاريخ البلاد الإسلامية الحديث. بيروت: دار الطليعة.
٦. الزهراني، خالد بن عبد الله. (٢٠١٦). أفغانستان في عهد نادر شاه ومرحلة إعادة الاستقرار. الرياض: دار جامعة الملك سعود.
٧. السامرائي، أحمد عبد الرزاق. (٢٠١٦). السياسة الإقليمية في آسيا الوسطى خلال فترة ما بين الحربين. بغداد: دار الرافدين.
٨. السنوسي، عبد الكريم. (٢٠١٤). السياسة الخارجية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك. الرباط: دار الأمان.
٩. سليمان، طارق محمود. (٢٠١٥). البعد الآسيوي في السياسة الخارجية التركية. القاهرة: دار الشروق.
١٠. الصياد، حسن علي. (٢٠١٨). التوازن الدولي في آسيا الوسطى ١٩١٩-١٩٣٩. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١١. الطائي، قاسم محمد. (٢٠٢٠). العلاقات العسكرية بين تركيا وأفغانستان في القرن العشرين. بغداد: دار الحكمة.
١٢. العبيدي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١١). التحولات السياسية في تركيا الحديثة. بغداد: دار الكتب العلمية.
١٣. عبد الستار، أحمد فؤاد. (٢٠١٣). السياسة الخارجية التركية ومبدأ السلام الداخلي والخارجي. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٤. عبد الله، حسين محمود. (٢٠١٧). تركيا والعالم الإسلامي في مرحلة ما بين الحربين. عمان: دار كنوز المعرفة.
١٥. عبد العال، محمد إبراهيم. (٢٠١٢). أفغانستان والتحولات السياسية في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة: دار النهضة العربية.



١٦. عبد الهادي، مصطفى كمال. (٢٠١٦). التحديث العسكري في الدول الإسلامية الحديثة. بيروت: دار ابن كثير.
١٧. كيواني، علي رضا. (٢٠١٤). السياسة الإقليمية لإيران وتركيا وأفغانستان في الثلاثينيات. طهران: مركز الدراسات الآسيوية.
١٨. المرابط، عبد السلام. (٢٠١٨). الإصلاح السياسي في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين. الدار البيضاء: دار توبقال.
١٩. والي، فاضل حسين. (٢٠٢٠). ميثاق سعد آباد ١٩٣٧ وأثره في استقرار الشرق الأوسط. بغداد: دار الرافدين.
٢٠. يوسف، إبراهيم أحمد. (٢٠٢١). الأمن الإقليمي في آسيا الغربية خلال فترة ما بين الحربين. عمان: دار صفاء.

ثانيًا: المصادر الدورية

٢١. الخزرجي، محمد عبد الأمير. (٢٠٢٣). ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ وموقعه في العلاقات الإقليمية. مجلة دراسات البصرة، ١٨ (٢).
٢٢. السعدي، علي حسن. (٢٠٢١). السياسة الخارجية التركية في الثلاثينيات: قراءة تحليلية. مجلة العلوم السياسية، ٤٥ (٣).

References

1. Ahmad, F. (1993). The making of modern Turkey. London: Routledge.
2. Gregorian, V. (1969). The emergence of modern Afghanistan. Stanford, CA: Stanford University Press.
3. Hale, W. (2013). Turkish foreign policy since 1774 (3rd ed.). London: Routledge.
4. Landau, J. M. (1981). Pan-Turkism in Turkey: A study of irredentism. London: C. Hurst.
5. Lewis, B. (1961). The emergence of modern Turkey. London: Oxford University Press.
6. Mango, A. (2002). Atatürk: The biography of the founder of modern Turkey. London: John Murray.
7. Oran, B. (Ed.). (2010). Turkish foreign policy, 1919–2006. Salt Lake City, UT: University of Utah Press.
8. Yapp, M. E. (1987). The making of the modern Near East 1792–1923. London: Longman.
9. Zürcher, E. J. (2004). Turkey: A modern history. London: I.B. Tauris.

References



First: Arabic Sources

1. Al-Balawi, Nasser. (2020). Turkish Foreign Policy in the Islamic East. Jeddah: Dar Al-Minhaj.
2. Al-Jubouri, Saad Ali. (2018). Turkish Foreign Policy between Balance and Neutrality 1923-1939. Baghdad: Dar Tammuz.
3. Al-Hassani, Mahmoud Abdul Karim. (2019). Afghan-Turkish Relations in the Twentieth Century. Amman: Dar Al-Mu'taz.
4. Hamada, Sami Mohammed. (2017). Political Transformations in the Middle East after the First World War. Beirut: Dar Al-Farabi.
5. Al-Douri, Abdul Aziz. (2005). Modern History of the Islamic Countries. Beirut: Dar Al-Tali'a.
6. Al-Zahrani, Khalid bin Abdullah. (2016). Afghanistan in the Era of Nader Shah and the Stage of Restoring Stability. Riyadh: King Saud University Press.
7. Al-Samarrai, Ahmed Abdul Razzaq. (2016). Regional Policy in Central Asia during the Interwar Period. Baghdad: Dar Al-Rafidain.
8. Al-Sanousi, Abdul Karim. (2014). Turkish Foreign Policy in the Era of Mustafa Kemal Atatürk. Rabat: Dar Al-Aman.
9. Suleiman, Tariq Mahmoud. (2015). The Asian Dimension in Turkish Foreign Policy. Cairo: Dar Al-Shorouk.
10. Al-Sayyad, Hassan Ali. (2018). International Balance in Central Asia 1919-1939. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
11. Al-Ta'i, Qasim Mohammed. (2020). Military Relations between Turkey and Afghanistan in the Twentieth Century. Baghdad: Dar Al-Hikma.
12. Al-Obaidi, Abdul Rahman Mohammed. (2011). Political Transformations in Modern Turkey. Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
13. Abdel Sattar, Ahmed Fouad. (2013). Turkish Foreign Policy and the Principle of Internal and External Peace. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
14. Abdullah, Hussein Mahmoud. (2017). Turkey and the Islamic World in the Interwar Period..
15. Abdel Aal, Mohammed Ibrahim. (2012). Afghanistan and Political Transformations in the First Half of the Twentieth Century. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.
16. Abdel Hadi, Mustafa Kemal. (2016). Military Modernization in Modern Islamic States. Beirut: Dar Ibn Kathir.



17. Kiavani, Ali Reza. (2014). Regional Policy of Iran, Turkey, and Afghanistan in the 1930s. Tehran: Center for Asian Studies.
18. Al-Murabit, Abdel Salam. (2018). Political Reform in the Islamic World during the Twentieth Century. Casablanca: Dar Toubkal.
19. Wali, Fadel Hussein. (2020). The Saadabad Pact of 1937 and its Impact on Middle East Stability. Baghdad: Dar Al-Rafidain.
20. Youssef, Ibrahim Ahmed. (2021). Regional Security in Western Asia during the Interwar Period. Amman: Dar Safaa.

Second: Periodical Sources

1. Al-Khazraji, Mohammed Abdul Amir. (2023). The Saadabad Pact of 1937 and its Position in Regional Relations. Basra Studies Journal, 18.(٢)
2. Al-Saadi, Ali Hassan. (2021). Turkish Foreign Policy in the 1930s: An Analytical Reading. Journal of Political Science, 45(3).